الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/10090
22 May 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثلاثون
البند ٤٢ من القائمة الأولية *

المؤتمر العالمي لنزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم لجمهورية هنغاريا الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويتشرف بأن يشير الى مذكرته المؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ والمرسلة الى الأمين العام بشأن قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د-٢٩) ، راجيا توزيع مرفق المذكرة المشار اليها ، الذي تجدون طيه نسخة منه ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٤٢ من القائمة الأولية للبنود المقترح ادراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين .

* A/10000

مرفـــــق

احتفل شعب جمهورية هنغاريا الشعبية مؤخرا بالعيد الثلاثين لتحرير البلاد ، ويستعد حاليا للاحتفال بذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية واحراز النصر التاريخي على القمع الفاشي . وحين تقوم حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية ، فيما بين هذين الاحتفالين ، بايجاز موقفها بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، فمن الطبيعي تماما انه لا يسعها الا أن تعيد الى الأذهان صورة الحالة التي كانت قائمة قبل ثلاثين عاما .

لقد ترتب على الحرب التي فرضتها الطبقة الحاكمة على الشعب فرضا ضد مصلحته ، أن فقدت هنغاريا قرابة ٥ بالمائة من سكانها ؛ واستهلكت النفقات العسكرية المباشرة مجموع الدخل القومي لسنتين ، وبلغت الخسارة ، بالاضافة الى الأضرار الناجمة عن الحرب ، ما يوازي الدخل القومي لخمس سنوات محسوبا على أساس متوسطه في سنوات ما قبل الحرب . ولذا فان من المفهوم تماما أن يعلق الشعب الهنغاري وحكومته أهمية خاصة على كل خطوة وكل مبادأة وكل تدبير من شأنه أن يسهم في تجنب الحروب وفي ازالة خطر نشوب حرب جديدة . الا أن دافعهما الى اتخاذ هذا الموقف ، بجانب تجارب الماضي المرير ، هو بالدرجة الأولى الرغبة في حماية منجزاتهما في مجال البناء الاشتراكي ، وصيانة حاضر البلاد ومستقبلها .

وقد استخلص الشعب الهنغاري من تجارب التاريخ ، لا سيما تجارب العقود الأخيرة ، العظة والنتيجة القائلتين بأن الظروف المواتية للعمل في مجال البناء الاشتراكي لا يمكن ضمان توفرها الا باستتباب السلم والأمن الدوليين وتوطيد أركانهما . وهذا هو السبب الذي حدا الحكومة الهنغارية الى أن تجعل احدى الغايات الرئيسية لسياستها الخارجية بذل قصارى جهودها لتحقيق تلك الظروف ، والاسهام ، في حدود امكانياتها وقدراتها ، في ازالة اخطار نشوب حرب جديدة ، وفي تعزيز التعايش السلمي والتعاون الواسع النطاق بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة باعتبار ذلك كله شرطا أساسيا لتحقيق تلك الظروف .

وانطلاقا من ادراك أن تجنب الحروب العالمية وتسوية المشاكل الدولية موضع النزاع تسوية سلمية عن طريق المفاوضات أصبح أمرا يشكل امكانية واقعية في عصرنا ، وذلك بفضل السياسة السليمة التي لا تني عن انتهاجها البلدان الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، وبفضل توطد سياسة الانفراج في العلاقات الدولية ، فان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية قد عقدت العزم على العمل بكافة السبل والوسائل الممكنة على انجاح تلك السياسة السلمية ، وعلى بسط نطاق الانفراج السياسي كي يشمل المجال العسكري أيضا ، وعلى جعل تدابير نزع السلاح القائمة تدابير عالمية حقا ، وعلى خلق الجو السليم اللازم لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الميدان .

ولقد جاء اعلان برنامج العمل الذي أقره مؤخرا حزب العمال الاشتراكي الهنغاري ، الذي هو القوة الرئيسية في المجتمع ، في مؤتمره الحادي عشر ، جاء معبرا عن أماني شعب هذا البلد وجهود حكومته تعبيرا سليما ومركزا . اذ تضمن اعلان برنامج العمل ، الذي يوجز المهام المقبلة

لفترة طويلة قادمة ، في الجزء المعنون " المهام والجهود الدولية " ، فيما يتضمن ، ما يلي :

" ان الحفاظ على السلم ومنع خطر نشوب حرب عالمية جديدة ، وتخليص الشعوب من كابوس اندلاع حرب نووية ، كفيل بتحقيق المصلحة الحيوية للانسانية في عصرنا " .

" وأن التنفيذ المؤسسي للتعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة يمثل أيضا كفاحا في سبيل الحد من سباق التسلح ووقفه ، وحظر أسلحة التدمير الشامل ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، كيما يمكن للانسانية أن تتحرر في زماننا من خطر نشوب حرب عالمية جديدة الى الأبد " .

وقد أعرب ممثلو جمهورية هنغاريا الشعبية ، في عديد من المناسبات ، عن رأى مفاده ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سيهيئ ساحة مناسبة جدا لمناقشة كل المهام التي تم ايجازها أعلاه في صورة مركزة ، حيث أنه سيتيح الفرصة لتعيين السمات الأساسية للطريق المفضية الى الهدف المنشود ، استنادا الى النتائج المتحققة بالفعل وبعد زيادة تعرف كل طرف بصورة تفصيلية على وجهات نظر الطرف الآخر وأمانيه ، ولرسم الخطوط العامة للخطوات التي يتعين اتخاذها ، ولاعطاء قوة دفع أولى لعملية التطوير العملي للتدابير التي تتطلب أشد الاستعجال .

وقد منحت الحكومة الهنغارية ، منذ البداية ، تأييدها الكامل للاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والذى قدمته حكومة الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧١ ، ولم تقتصر في ذلك على اصدار البيانات الرسمية ، وعلى تصريحات ممثليها ، بل استخدمت كذلك سائر المحافل الأخرى . ولاحظت الحكومة الهنغارية بارتياح ، في كل مناسبة جديدة منذ ذلك الحين ، ان الاقتراح يحظى بتأييد أغلبية من الدول لا تفتأ تتعاظم ، وهي على اقتناع كامل ، انسجاما مع تلك الأغلبية ، بأن الوقت قد حان والظروف قد تهيأت للشروع في اتخاذ خطوات عملية في سبيل عقد هذا المؤتمر. ولذا فان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تشعر بأن هناك ما يبرر تماما أملها في أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خلال الدورة الثلاثين المقبلة ، دون مزيد من الابطاء ، القرار اللازم لتحقيق هذه الغاية . وهي تأمل في الوقت ذاته ، أن يغلب الاحساس بالمسؤولية تجاه مستقبل العالم كذلك لدى الحكومات التي لا ترغب حاليا ، لأسباب محددة مختلفة ، في اعطاء تأييدها لقضية المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وهي تتوقع الشيء نفسه ، بل تتوقعه بدرجة أكبر ، من الحكومات التي تضطلع بمسؤوليات خاصة في مجال سباق التسلح وبالتالي في مجال نزع السلاح ، وفي مقدمتها الدول النووية .

ان عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح سيخلق منتدى دوليا بالغ الأهمية ، لا يزال مفتقدا حتى الآن في مجموعة الأجهزة الثنائية أو متعددة الأطراف التي تعالج شتى مناحي نزع السلاح ، والتي تعمل كلا على حدة وان لم يكن ثمة مناص من تفاعلها بعضها مع بعض . وتبعا لذلك ، فان هذا يعني أيضا أن المؤتمر العالمي لنزع السلاح لن يكون بديلا عن النشاطات الجارية فعلا في الهيئات الثنائية والاقليمية وغيرها من الهيئات الدولية القائمة ، بل سيكون مكملا لها على نحو سليم .

وان اللجنة الخاصة المعنية بمؤتمر نزع السلاح ، التي أحرزت قسطا من التقدم برغم الصاعب التي جابهتها ، تستطيع أن تعجل عملها وتبدأ في انخاذ الاستعدادات العملية للمؤتمر . والوفد الهنغاري في اللجنة ، المزود بتعليمات أعطيت له بهذه الروح نفسها ، يسعى سعيا حثيثا لتحقيق هذا الهدف ، وقد فوض في التعاون على نحو ايجابي لبلوغ هذه الغاية خلال الدورة المقبلة للجنة الخاصة .

ويليق بنا أن نكرر مجددا ، بمناسبة الذكرى الثلاثين للنصر التاريخي الذى أحرزه الائتلاف المناهض للفاشية ، ولتأسيس الأمم المتحدة التي ولدت في أعقاب ذلك النصر ، اقتناع شعب هنغاريا وحكومته اقتناعا راسخا بأن التعاون والتضافر بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة قد أصبح الآن أمرا مواتيا جدا بغية حل المهام الجسام التي تواجه الانسانية جمعاء مثل مهمة نزع السلاح .

— — — — —